ISSN: 1999-5601 (Print) 2663-5836 (online)

Lark Journal

Available online at: https://lark.uowasit.edu.iq

*Corresponding author:
Asst. Lect. Shatha Abdul Rahman Asaad
General Directorate of Diyala Education
Email:shathamustafa81@gmail.com

Keywords: Territorial Waters – Khor Abdullah Agreement – Maritime Borders.

ARTICLE INFO

Article history:
Received 3 Aug 2025
Accepted 24 Aug 202 5
Available online 1 Oct 2025

Khor Abdullah as a Model: Issues of Iraqi Territorial Waters and Their Political Geography

Abstract

This research generally addresses the territorial waters of the Iraqi coast, including their concept, limits, and measurement methods. It specifically examines the Khor Abdullah agreement between Iraq and Kuwait, the nature of relations between the two countries following the maritime border demarcation, and the provisions of the agreement concerning this waterway. Khor Abdullah is considered Iraq's maritime lung for connecting with the rest of the world by sea, making it a crucial strategic passage through which Iraq overlooks the Arabian Gulf. The Khor agreement established joint administration between Iraq and Kuwait, alongside certain decisions that have sparked internal debate in Iraq due to their direct link to Iraq's sovereignty and economic interests.

© 2025 LARK, College of Art, Wasit University

DOI : https://doi.org/10.31185/lark.4679

م. م. شذى عبد الرحمان اسعد/المديرية العامة لتربية ديالى

المستخلص

تضمن البحث المياه الاقليمية للساحل العراقي ومفهومها وحدودها وطرق قياسها بصورة عامة واتفاقية خور عبد الله ما بين البلدين العراق والكويت وطبيعة العلاقات بينهما بعد ترسيم الحدود البحرية وماتضمنته الاتفاقية لهذا الممر الذي يعد رئة العراق البحرية للاتصال بدول العالم بحرًا ؛ فخور عبد الله يعدُّ ممرًّا استراتيجيا مهمّا يطل به العراق على الخليج العربي وجاءت اتفاقية الخور لتقوم بمنح ادارة مشتركة بين البلدين العراق والكويت وبعض القرارات التي اصبحت في جدل داخلي في العراق لما لها من ارتباط مباشر في سيادة العراق ومصالحه الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية :المياه الاقليمية – اتفاقية خور عبد الله - الحدود البحرية

المقدمة

ان للمياه الاقليمية دورًا مهمًّا في رسم الحدودالمكانية للدولة, فالعراق يمتلك شريطا ساحليا يمتد لمسافة قصيرة يوصله بالعالم الخارجي من طريق البحر المجاور له ؛ فهو يحرص على ادامة سيادته على منطقة مياهه الاقليمية التي رسمت له حدوده البحرية المائية , وتؤثر الحدود البحرية في العالم على العلاقات السياسية الدولية بسبب النزاعات التي تحدث على حدود المياه الاقليمية وان العراق له بساحل بحري واطلالة بحرية ضيقة جدًّا وصغيرة تطل على بحر الخليج العربي بمسافة 60كم2 تمتد بين راس البيشة شرقا وخور الزبير غربا باتجاه خور عبدالله باستثناء(12,4) ميل تكون بمواجهة الخليج بشكل مباشر , فالمياه الاقليمية تقدم اغراضًا عديدة للدولة التي تمتلكها فقد تكون غنية بالمعادن وخاصة النفط وكذلك تعد وسيلة للنقل البحري والاتصال بالدول المجاورة والعالم الخارجي وموردًا مهمًّا يضم ثروات ثمار البحر من مثل الاسماك وغيرها فضلا عن انها تشكل دورا كبيرا بوصفها وظيفة عسكرية ؛ فيمكن اقامة منشآت دفاعية في مياهها الاقليمية ؛ فهي تحدد عناصر قوة الدولة وتبلور استراتيجتها العامة مع دول العالم وبما ان العراق منفذه البحري الوحيد من الجنوب باتصاله بالخليج العربي فيعد من اهم القواعد البحرية له ؛ إذ يطل على الخليج بساحل (55,56) كم ويطل على البحر بممر مائي يسمى خور عبد الله ، الذي ولد اهمية كبيرة في الملاحة البحرية لذلك حرصت الحكومة العراقية على اهمية الموانئ وعدم المساس باهميتها او تقليلها من قبل الدولة المجاورة الكويت التي تعمل جاهدة على انشاء ميناء مبارك قرب الساحل العراقي للتقليل من اهمية موانئ العراق والمساس بالمياه الاقليمية له .

اولا: مشكلة البحث

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

ان المشاكل التي اثارتها المياه الاقليمية للحدود العراقية الكويتية بدأت بتساؤلات عديدة ومنها :

1-ماالنظام القانوني الذي يحكم البحر الاقليمي حكما ينسجم مع طبيعته وخصوصيته؟

2-كيف يتم التكيف للعلاقات التي تنشأ من تحديد المياه الاقليمية العراقية والالتزامات التي تترتب عليها مع الطرف الاخر ؟

3-هل تترتب اي مسؤلية قانونية على خور عبد الله جرّاء الاتفاقيات بين العراق والكويت؟

ثانيا:فرضية البحث

اذا تم تحديد المياه الاقليمية واتفاقية خور عبد الله لصالح العراق فانها سوف تسهم في حركة الملاحة البحرية للسفن التجارية في العراق وتحيي موانئه.

ثالثا : اهمية البحث

تأتي اهمية البحث من أن المياه الاقليمية للعراق بالأخص خور عبد الله بأنّه يمثل الممر الوحيد للموانئ العراقية والتي لها اهمية كبيرة في حركة السفن التجارية البحرية وارتباطه بدول العالم بحرا فليس لدية اي منفذ بحري آخر.

رابعا:هدف البحث

يهدف البحث الى تحديد مفهوم المياه الاقليمية وحدودها فضلا عن بيان العلاقات التي تترتب على حق السيادة الكاملة ارضا وسماءً ومياهًا وكيفية استغلال ثرواتها والحفاظ عليها وكذلك تهدف الى ابراز اهمية خور عبد الله وبيان العلاقات المنبثقة عن المياه الاقليمية وتحديد الطبيعة القانونية للمياه الاقليمية والتزام الدولة بالشروط التي جاءت على ضوء الاتفاقيات بشأن تحديد مساحة مياهه الاقليمية .

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

خامسا:منهجية البحث

اعتمدت الباحثة على منهجين : المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي ويكمل احدهما الاخر ، فالمنهج التاريخي نتعرف به على مفهوم المياه الاقليمية وحدودها وطرقها والاتفاقيات عليها وفي المنهج الوصفي التحليلي نتعرف على اتفاقية خور عبد الله والمنازعات التي جرت عليه بين الحكومة العراقية والكويت وما جاء فيها .

سادسا:حدود البحث (مكانيا وزمانيا)

تمثل الحدود الزمانية لعام 2025اما الحدود المكانية فتمثل حدود المياه الاقليمية وحدود خور عبد الله كما مبين في الخريطة رقم (1)

خريطة (1) موقع منطقة الدراسة من العراق

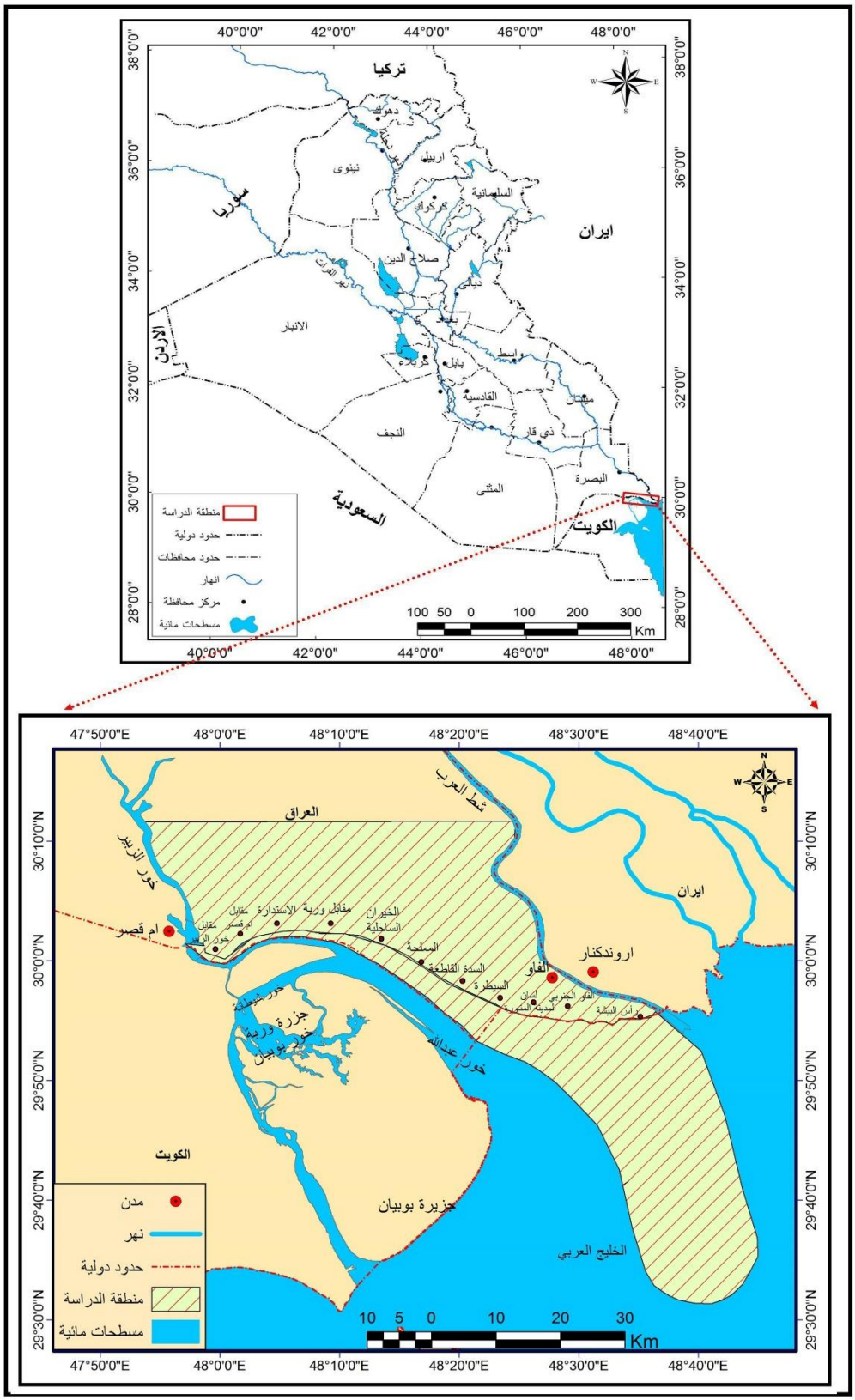

المصدر: وزارة الموارد المائية ، الهيئة العامة للمساحة، خريطة العراق الادارية، مقياس 1:1000000، لسنة 2022.

المحور الاول :الاطار المفاهيمي والقانوني للمياه الاقليمية

تعد المياه الاقليمية منطقة تمتد من الخط الاساس الى مسافة معينة ما يقارب 12 ميلًا بحريًّا داخل المياه ، والتي تأتي بعد المياه الداخلية في بعدها عن السواحل وان للدولة الحق في السيطرة على ارض وسماء نطاق هذه المياه لكن سمح القانون الدولي بحق المرور البريء في المياه الاقليمية والسيطرة عليها مهم جدا لمنع التهريب والتسلل وحماية مياه البحار من التلوث وقد حددها بثلاثة اميال من خط الاساس بالنسبة للمياه الداخلية واقصى حد لها ب8 اميال على ان لايتجاوز (12) ميلًا بما فيها المنطقة الملاصقة لها ، وهي تلي المياه الاقليمية (دويكات،2011،ص285), ان حدود المياه الاقليمية في العراق لها اهمية كبيرة لما لها من تأثير مباشر على تحديد البحر الاقليمي وسيادتها عليه وان حق السيادة مقيد بقوانين دولية وتأييد محكمة العدل الدولية في قضية المصائد التي جاءت بـ(18/12 /1951) والتي اكدت على تحديد المجال البحري على انه جانب دولي ، فهو لا يتعلق بارادة الدول المشاطئة وحدها وان نفاذ اتجاه الدول الاخرى يستمد من القانون الدولي , على وفق هذا القانون وتحدد السيادة للدولة على المياه , ان موقف العراق من الحدود للمياه الاقليمية جاء على وفق اتفاقيات في عام 1958وببيان من الحكومة العراقية اخذت بمبدأ(12 ميلا بحريًّا) للبحر الاقليمي وتكون سيادته كاملة واكدت ايضا هذه السيادة بقانون لتحديد المياه الاقليمية العراقية رقم 71 لسنة 1958. وقد حدد وفق ذلك خط الاساس الاقليمي الذي يبدأ من قياس البحر الاقليمي نحو البحر العالي ويحدد على خرائط ذات مقياس ملائم تعلن عنها الدولة على وفق احداثيات جغرافية ، وفي اتفاقية 1982 جاءت مؤكدة القوانين على وفق اتفاقية 1958 الا أنها أضافت شروطا لرسم الخطوط على أن لا تخرج من الاتجاه العام للساحل وان تكون المساحة البحرية مرتبطة بالاقليم البري ولا يؤدي الى عزل البحر الاقليمي عن البحر العالي ويجب مراعاة المزايا الاقتصادية للاقليم وبقاء حق المرور البريء[2]

ـ طرق قياس المياه الاقليمية

يختلف امتداد الحدود البحرية الاقليمية للمياه فلا بد من التميز بين مناطق المياه ؛ إذ تواجه صعوبات في قياس وتحديد المياه الاقليمية ولابد من التميز بينها وبين المياه الداخلية فأغلب السواحل ليست مستقيمة وانما توجد فيها الصخور والتعرجات والجزر وشواطئ رملية ومنها يتعرض للمد والجزر وغيرها [3] من العقبات التي تؤدي الى صعوبة في تحديد المياه فتم عقد العديد من المؤتمرات الدولية من اجل اقامة خط الاساس الذي منه تبدأ عملية قياس مناطق المياه من الساحل نحو البحر والمحيط ، ومن تلك المؤتمرات مؤتمر موناكو سنة 1929 ومؤتمر لاهاي 1930 ومؤتمر جنيف 1958 ومؤتمر كركاس 1973 وقد جاءت ببعض المبادئ والقواعد ، ومنها[4] :

1- يعد خط المياه الواطئ او خط الجزر نقطة متفقا عليها بين الدول باتخاذها كخط اساس تبدأ منه قياس المياه الاقليمية .

2- وجود الخلجان الصغيرة والتعرجات والمناطق الغارقة ومصبات الانهار مما يعقد من مشكلة معرفة خط الاساس

3- تنظيم عمليات الصيد بدون عرقلة الملاحة البحرية .

فالمياه الاقليمية تحدد الحافة الخارجية للمياه من جهة البحر الحد السياسي البحري للدولة وان عرض المياه الاقليمية يتفاوت من دولة الى اخرى ، وتم الاتفاق على مبدأ 12 ميلا مقسمًا من خط القاعدة وان الدولة تمارس سيادتها كاملة [5] ، وتعد المياه الاقليمية جزءًا من يابس الدولة مغمورا بالمياه ، ويمكن تحديدها بطرق لقياس المياه الاقليمية كما هو مبين في الشكل رقم (1) ومنها :

1- طريقة الربليكا/ التماثل

وهذه الطريقة تتلخص برسم خط الساحل وتعرجاته في البحر على بعد يتفق مع مدى المياه الاقليمية الذي يكون داخل حدود الدولة وفي هذه الطريقة يتم رسم الحد البحري في كل مكان ، وهذا يؤدي إلى مشاكل كثيرة . شكل (1).

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

شكل (1) طريقة الربليكا/ التماثل لتحديد حدود المياه الاقليمية

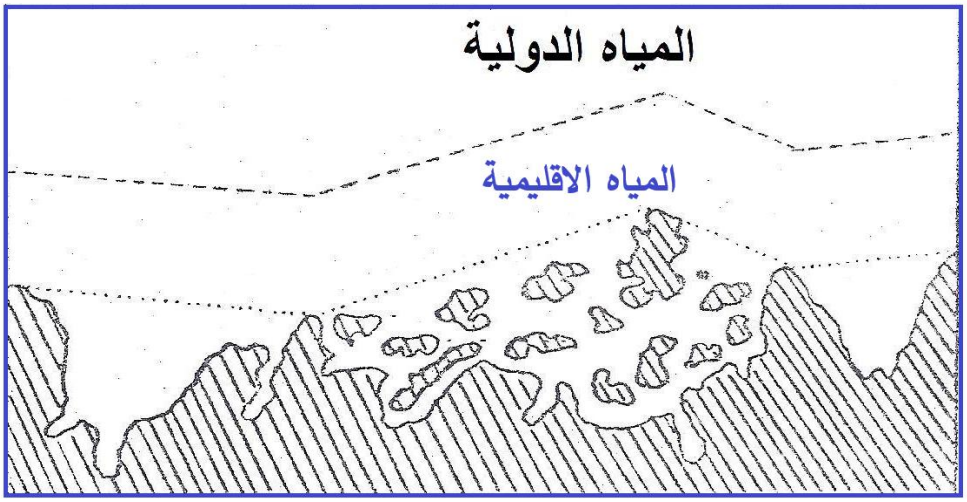

المصدر: من عمل الباحثة

2- طريقة خط القاعدة او الاساس

ويتم رسم خطوط قاعدة مستقيمة تقوم باتصال بين الرؤوس البارزة في خط الساحل على شريط لا يتعدى اي خط القاعدة بـ 24 ميلا وبذلك يمكن تحديد المياه الداخلة والنقطة التي يبدأ بها البحر الاقليمي ، ومن ثَمَّ نستطيع ان نحدد المياه الاقليمية نسبة الى المدى الذي تؤمن به . شكل (2).

شكل (2) طريقة خط القاعدة او الاساس لتحديد حدود المياه الاقليمية

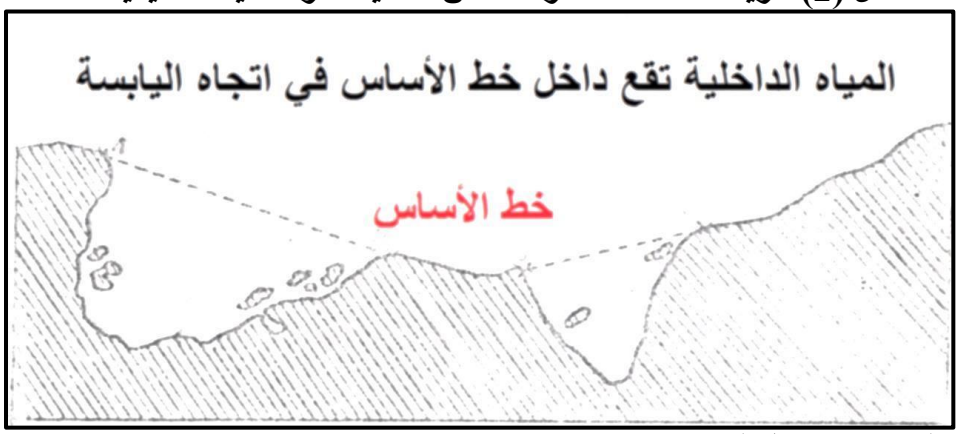

المصدر: من عمل الباحثة

3- طريقة الاقواس

وتتسم هذه الطريقة برسم أقواس دوائر لكافة نقط الساحل تبدأ من خطوط القاعدة التي تحددها المياه الداخلة بنصف قطر يساوي مدى المياه الاقليمية ، تسير عليه الدولة لتحديد البحر الاقليمي لها ، وتجمع هذه الطريقة بين طريقة الاقواس وخطوط القاعدة.[6] شكل (3). وخريطة(2)

شكل (3) طريقة الاقواس لتحديد حدود المياه الاقليمية

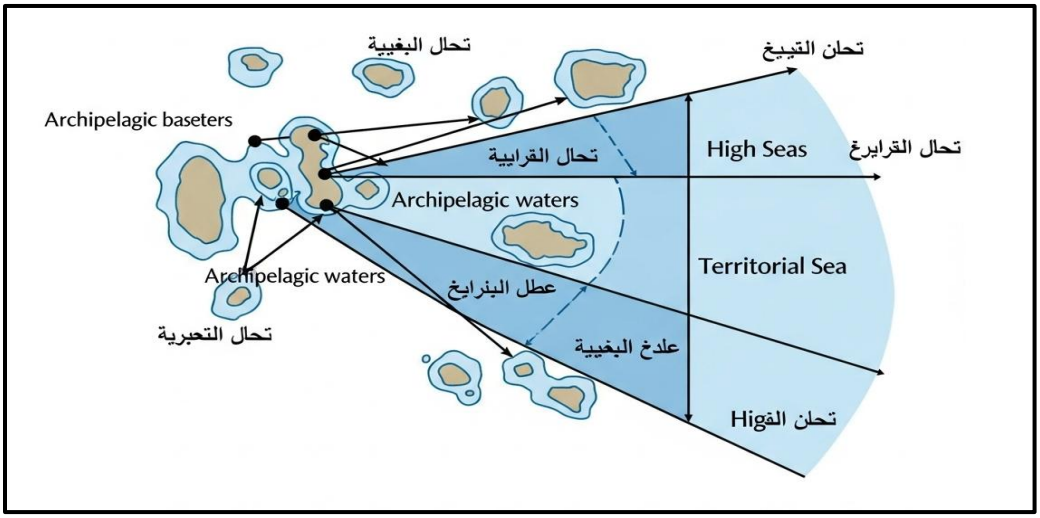

المصدر: https://almerja.com/azaat/indexv.php?id=14835

خ

خريطة(2) حدود المياه الإقليمية العراقية

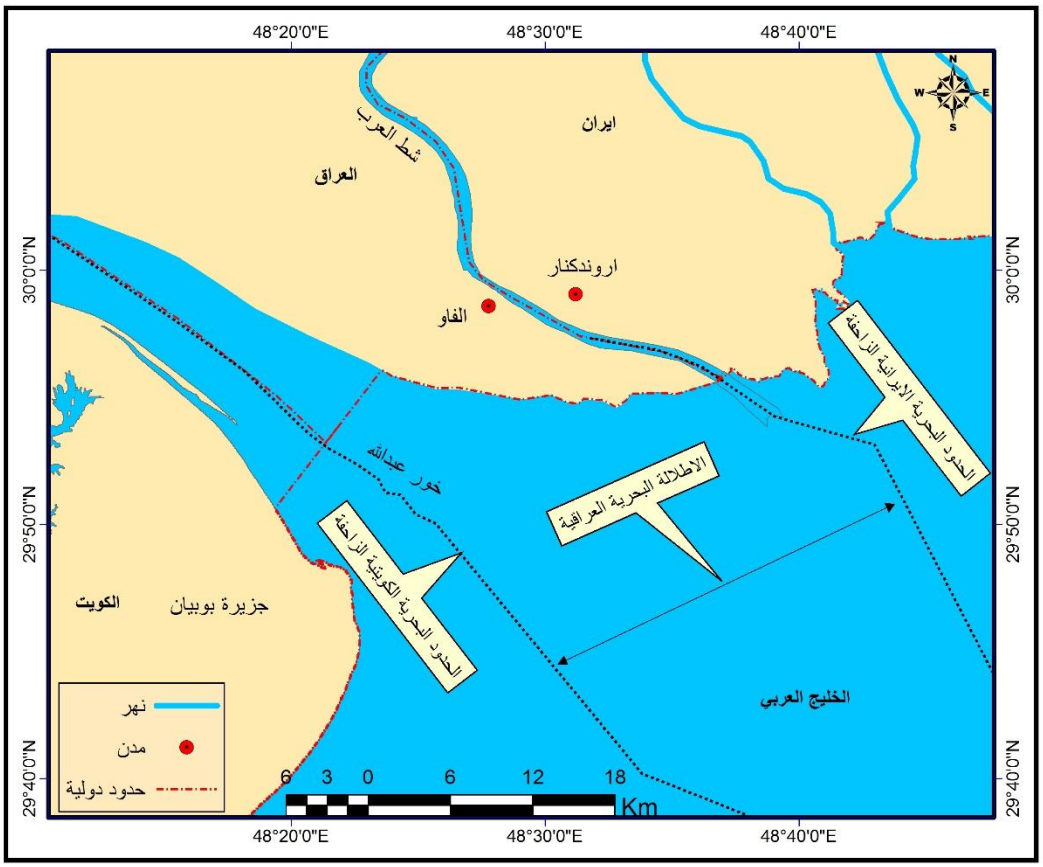

المصدر: وزارة الموارد المائية ، الهيئة العامة للمساحة، خريطة محافظة البصرة الطوبوغرافية، مقياس 1:100000، لسنة 2022.

وظائف المياه الاقليمية

من اهم وظائف المياه الاقليمية هي :

1- الحماية والأمن : إذ تعد من اهم الوظائف التي تقوم بها المياه الاقليمية ؛ إذ تقوم السلطات بايقاف السفن المشبوهه وتفتيشها وابعادها خارج حدود المياه فضلا عن الحماية من التلوث ، فيتم فرض غرامات على السفن التي تقوم بتلويث المياه وتحاكمها وتفرض الغرامات بحقها .

2- تقوم بالوقاية من تهريب البضائع ؛ إذ تقوم الحكومة بمنع المهربين عبر مياهها الاقليمية بفرض قوانين لتنظيم التجارة الخارجية واتخاذ اجراءات للقضاء على عمليات التهريب للبضائع ، ومنها ايقاف السفن في المياه الاقليمية:

3- حقوق الصيد والثروات المعدنية فان الصيد حق مشروع لاصحاب السيادة ، ولكن اذا ما شوهد صيادون متلبسون بجريمة الصيد ، فيتم القبض عليهم ويدفعون غرامة ، ومن ذلك وضعت معاهدة للصيد في المياه الاقليمية لبعض الدول .

4- الحجر الصحي : إذ تقوم المياه الاقليمية بخدمة الاغراض الصحية والوقاية للدولة وتخضع السفن القادمة للتفتيش الصحي ؛ وذلك لمنع الاوبئة من الانتشار ، وبهذا تحمي الدولة سكانها والكائنات الحية الاخرى من خطر انتشار الاوباء[7] .

5- تقدم المياه الإقليمية عدة اغراض للدولة التي تمتلكها ، ومنها المعدن وبالأخص النفط فضلا عن وسائل النقل والاتصال بالدول المجاورة والعالم الخارجي .

6- لها اهمية كبيرة بما تحويه من ثروات سمكية متنوعة ، من شأنها أن تسهم بتوفير الغذاء للسكان .

المحور الثاني الاهمية الجغرافية والتاريخية لخور عبد الله

1- الملاحة البحرية للعراق واتفاقية خور عبد الله

تأثرت الملاحة البحرية للعراق بالمناطق المطلة عليها ؛ إذ ان الحدود في خور عبدالله غير مرسومة بين العراق والكويت ، فقد جاءت وفق الاتفاقية سنة (2012) لتنظيم الملاحة بينهما لكنها لم تكن بالمستوى المطلوب من حيث ترسيم قانوني يحفظ مسودةً او نسخة منه في محكمة العدل الدولية فضلا عن التغيرات المورفورسوبية المستمرة المتمثلة بالتعرية والترسيب اثرت في الحدود الاقليمية العراقية ؛ إذ رسمت واقعا جديدا للمناطق المتشاطئة (الكويت وايران) مع العراق ، وبما ان العراق بحره الاقليمي يتميز بالضيق والتقعر ويتداخل مع الاجزاء البحرية لايران والكويت في اقصى نقطة من شمال الخليج العربي ، وقد اثرت طبيعة التيارات بانحراف القناة روكا فضلا عن وجود الدلتا وامتدادها وانشطة الترسيب ايضا ، تسببت بانحراف قناة النهر لشط العرب[8] ممادى الى زحف القناة الصالحة للابحار والملاحة في خور عبد الله لتقع ضمن حدود الكويت لخور عبد الله ومن ثم تبدا بالتوسع المستمر ، وهذا يؤدي الى احتمال تغير حاد في المستقبل للامتداد للحدود الاقليمية للعراق مع الكويت ، وبالرغم من ان المعاهدات في باريس قد اقرت ان الحدود الاقليمية للمسطحات المائية المشتركة لا اكثر من دولة يجب ان يتفق مع خط الوسط (خط التنصيف) غير الصالحة للملاحة [9], لكن للاحداث السياسية في المنطقة جاءت باتفاقيات غير منصفة لرسم الحدود البحرية مع ايران والكويت فخسر العراق بعض الامتيازات الملاحية في خور عبد الله بسبب هذه الاتفاقيات في عام (1993) مع الكويت ولم يتم الاتفاق عليها بشكل نهائي , لكن الحكومة العراقية اخطأت في سياستها التشريعية والتنفيذية في عام 2012 حينما طبقت قرار 833 القرار الاممي إذ كان معلقا بعد الظروف القاسية بين العراق والكويت ايام الغزو العراقي للكويت وانسحب منها مرغما ولم يتمكن من خدمة الوضع البحري له ، وأدت الى تداعيات سلبية عليه فنيا وواقعيا وبتلك الظروف التي مرت على سياسة العراق كان لا بد من اعادة النظر لترسيم خط التنصيف وذلك بسبب التغيرات المستمرة فمثلا ان خط الترسيم مع ايران لم يأت بمصلحة للعراق ، ولم تراقب التغيرات في موقع الخط للساحل فان وجود تغيرات للترسيب في مدخل خور عبد الله من شأنه

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

أن يغير في اعماق المنطقة الساحلية للعراق واعماقها البحرية فان اطنان الرواسب والطمي التي رسبت في خور عبد الله اثرت بشكل مباشر في اتساع المناطق الضحضاحية وتغيرت مع الزمن كميات الترسيب [10] . خريطة(3)

خريطة(3) حدود المياه الإقليمية في خور عبدالله

المصدر: وزارة الموارد المائية ، الهيئة العامة للمساحة، خريطة محافظة البصرة الطوبوغرافية، مقياس 1:100000، لسنة 2022.

2- خور عبد الله الحدود البحرية العراقية

يعد خور عبد الله ممرا مائيا ، يؤدي الى ميناء ام قصر وميناء الزبير ، إذ تسمح عمق قناتها التي تصل الى (7-14م) بمرور البواخر ذات غاطس 11م وعرضه يصل الى اكثر من(5 كم) قرب خور شيطانه والى (10 كم) في المدخل الجنوبي الشرقي وان ميناء الفاو في بداية الخور جعل منه ممرا استراتيجيا مهما ، وبوابة مهمة لاقتصاد العراق وتربط اسيا باوربا ويشكل جسم مائي يقع في شمال الخليج العربي يفصل بين البر العراقي وجزيرة بوبيان وربة الكويتية شبه جزيرة الفاو العراقية و خور عبد الله يكون الاطالة للعراق بالخليج العربي [11] كما مبين في الخريطة (4) ويتكون من رواسب الغرين والرمل والطين وبذا تتاثر المياه العراقية بالترسيب النهري في المصب لشط العرب والكارون وخور الزبير مع وجود . خريطة(4)

خريطة(4) قناة خور عبدالله

المصدر: وزارة الموارد المائية ، الهيئة العامة للمساحة، خريطة محافظة البصرة الطوبوغرافية، مقياس 1:100000، لسنة 2022.

الترسيب الريحي ايضا ويمثل الساحل العراقي بيئة طبيعية واقتصادية مهمة جدا للدولة لذا تتطلب توفير خطط استراتيجية كفوءة لادارتها بسبب حدوث التغيرات المساحية للساحل العراقي فان الحدود البحرية للمياه الاقليمية تعد ضمن التصنيف المورفولوجي ؛ إذ يربط بين الحدود السياسية والحدود الطبيعية [12] وعوامل الترسيب وحركات المد والجزر التي تحدث فنظام المد يوميا ينتج عنه ارتفاع وانخفاض في مستوى المياه تولد حركات بصورة افقية وقتيا ، وهنا يمثل خور عبد الله ممرا بحريا له تاثير في مورفولوجية حركة التيارات في المد والتعرية والترسيب والامواج ، وهذا من شأنه أن يضيف باستمرار كميات من الرسوبيات ، وهذا يجعل المياه الاقليمية للعراق تنحصر بسلسلة من الرواسب تحجم من حرية السفن[13] ، فان حدوث التعرية وطبيعة تربة الساحل ذات النسجة الناعمة عند مدخل خور عبد الله يؤدي الى تراجع خط الصفر للساحل العراقي بحدود (6,17)م/سنة وبما ان معدلات الترسيب في الجانب الكويتي اكبر من التعرية فيه هذا يعطي مساحة واسعه للكويت في خور عبد الله كما هو مبين في خريطة(5).

المحور الثالث :الاشكالية الحدودية والسياسية في اتفاقية خور عبد الله

جاءت هذه الاتفاقية لترسيم الحدود للمياه الاقليمية ما بين الحكومة العراقية والدول المجاورة لحدودها فان اكثر الاتفاقيات والمؤتمرات التي حدثت لترسيم حدود المياه من الساحل نحو البحر او المحيط ومنها مؤتمر موناكو1929ومؤتمر لاهاي عام 1930 ومؤتمر جنيف عام 1958 وكراكاس 1973 وكل هذه جاءت بنقاط حددت فيها ترسيم البحر الاقليمي بين الدول بشكل عالمي الا ان العلاقات الدولية تختلف بين الدول بحسب سياسة كل دولة مع ما يجاورها ، فالعلاقات بين العراق والكويت كانت مضطربة نوعا ما منذ اتفاق 1899 [13] وأصبحت ولايةالكويت تحت حماية بريطانيا ، ومنذ ذلك الوقت بدأت الكويت باستغلال الحدود للتوسع على الاراضي العراقية ومياهه الاقليمية ان كثيرا من قرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة سواء في عام 1991وعام1993 كانت قرارات مجحفة بحق العراق وسببت ضررا لحقوق العراق في المياه الاقليمية وترسيم حدوده البحرية ؛ إذ ان معظم الساحل العراقي في خور عبد الله ، ويعد هو الممر المائي الوحيد للوصول الى الموانئ العراقية ، واصبحت المنازعات تثار في كل مدة ، ومن ذلك أنه جاءت اتفاقية خور عبد الله التي اقرها البرلمان العراقي في 22/ 2013/8 م ، وقد منحت الكويت حقوقا اضافية في المياه الحدودية بينهما. والعراق يمتلك موانئ عديدة ومنها :

خريطة(5) تغير الأعماق البحرية لصالح الكويت بسبب الارسابات البحرية

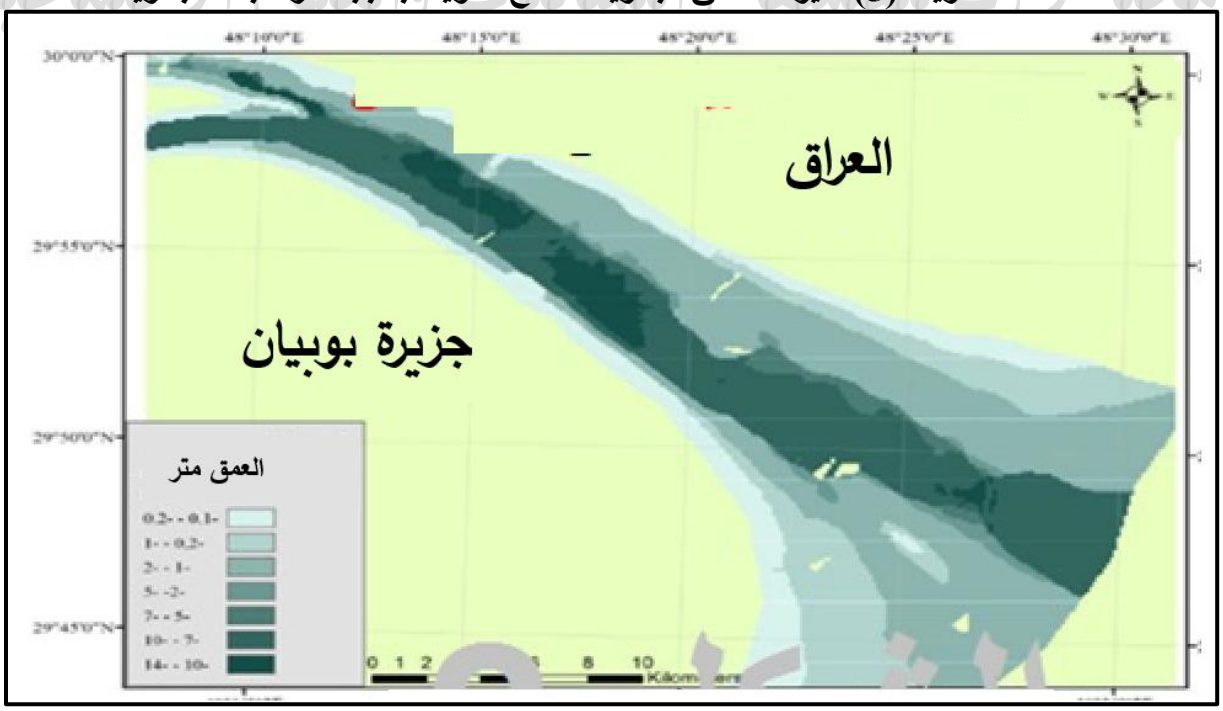

المصدر: https://www.kitabat.info/print.php?id=137815

(ميناء ام قصر والفاو والمعقل وابو فلوس وخور الزبير وميناءالبصرة النفطي) وهنا تبرز اهمية هذا الخور وان بنود الاتفاقية جاءت بالمشاركة بين العراق والكويت [14]

1- الادارة المشركة لخور عبد الله في ادارة الخور ، وهنا يكون التأثير الاكبر في التحكم في الثروات المائية ومنها صيد الاسماك فان الصيادين كانوا يتقدمون خارج المنطقة المحددة ؛ لان مياه الخور من جانب العراق كانت ضحلة وراكدة وهذا ما تطرقت اليه الاتفاقية مما سبب مشاكل للدوريات البحرية ، وبسبب التجاوز من قبل الصيادين للمياه الدولية . **خريطة(6)**

2- حددت الاتفاقية حركة السفن حيث كانت في السابق بادارة العراق فقط لكن بعد توقيع ماجاء بالاتفاقية اصبحت الادارة مشتركة بين العراق والكويت ,حيث كانت في السابق السفن الداخلة الى الميناء تحمل علم دولة السفينه وعلم دولة الشاطئ بينما بعد الاتفاقية اقرت بأن السفن الداخلة تحمل جنسية احدى الدولتين عدم رفعه عند المرور البري للمياه الاقليمية للطرف الاخر بينما اقرت ان السفن الاجنبية ترفع علم بلادها عكس ما كان في السابق إذ كانت ترفع علم العراق عند دخولها خور عبد الله .

خريطة(6) الحدود المرسمة وغير المرسمة قي خور عبدالله

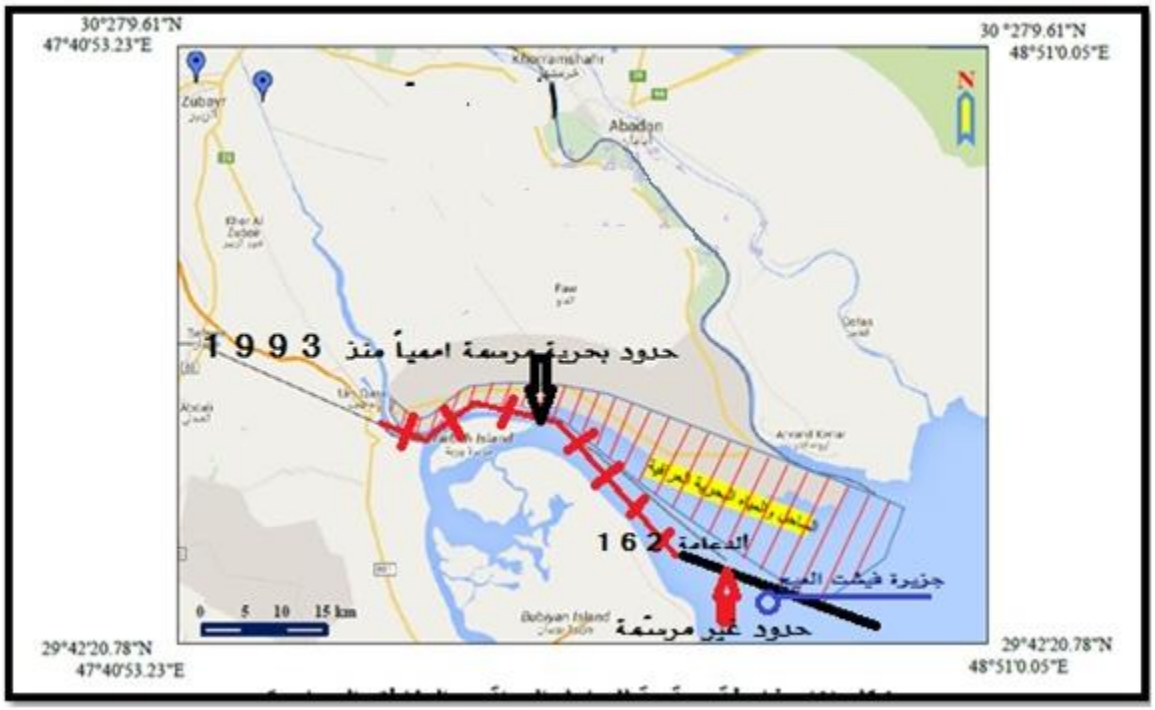

المصدر: https://www.kitabat.info/print.php?id=137815

3-انشاء الكويت ميناء مبارك الذي كان فيه ضرر كبير وضرب للمصالح العراقية ، إذ انهى العمق المائي فقد عمل على تضيق القناة المائية من جانب العراق ، وهذا مما ادى الى عدم القدرة على استقبال السفن ذات

الغاطس العالي وكان من شأن ذلك اثر سلبي في تصدير النفط العراقي وبالتالي ينتهي الى منع العراق بالتمتع من اطلالة بحرية على الخليج العربي والتقليل من فائدتها [15]

3- ان الترسيم لم يغط المنطقة البحرية بالكامل ؛ اذ وصل الى النقطة 162 في خور عبد الله وان المادة 6 نصت على عدم التاثير بين الحدود على الطرفين وسبق ان تم ترسيم الحدود من قبل لجنة الامم المتحدة لسنة 1993 وقسم الخور ما بين الدولتين وذكر في صحيفة العالم ان الحدود تبدأ من العلامة (107-110) ، وتكون فيه المياه للعراق واليابسة للكويت وكذلك النقطة (111-134) تمثل خط الهالوك حيث المجال البحري العراقي ومن نقطة (134-162) يكون الخور مناصفة بين العراق والكويت حيث القسم الشمالي من الخور للعراق والجنوبي للكويت [16] خريطة(7). وخريطة(8).

خريطة(7) تغير حدود بين العراق والكويت في خور عبدالله

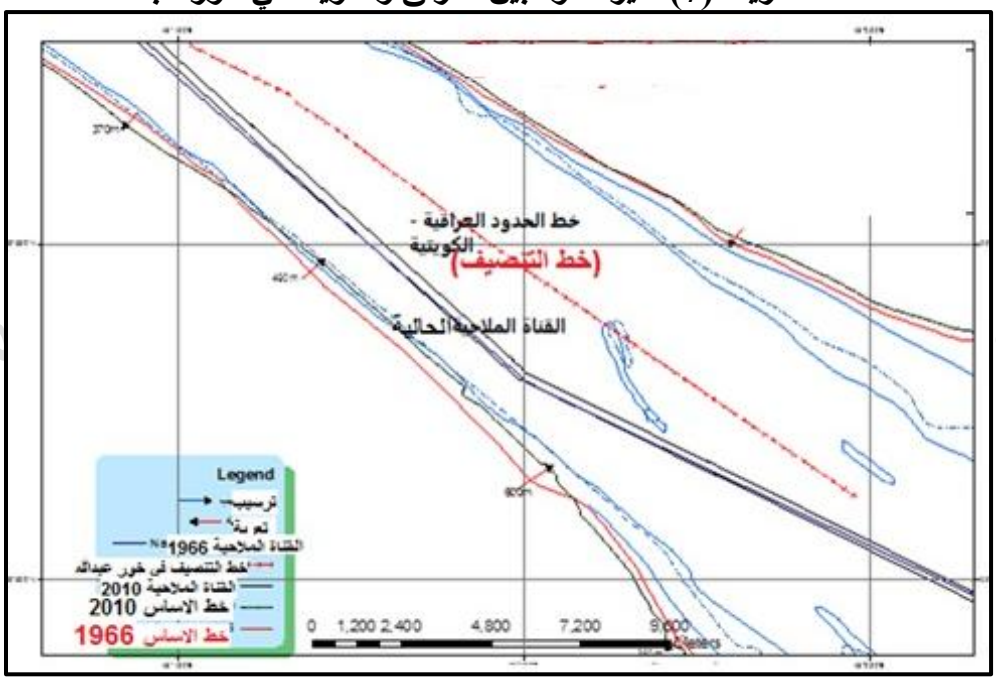

المصدر : https://www.kitabat.info/print.php?id=137815

خريطة(8) خط الملاحة القديم والحديث في خور عبدالله

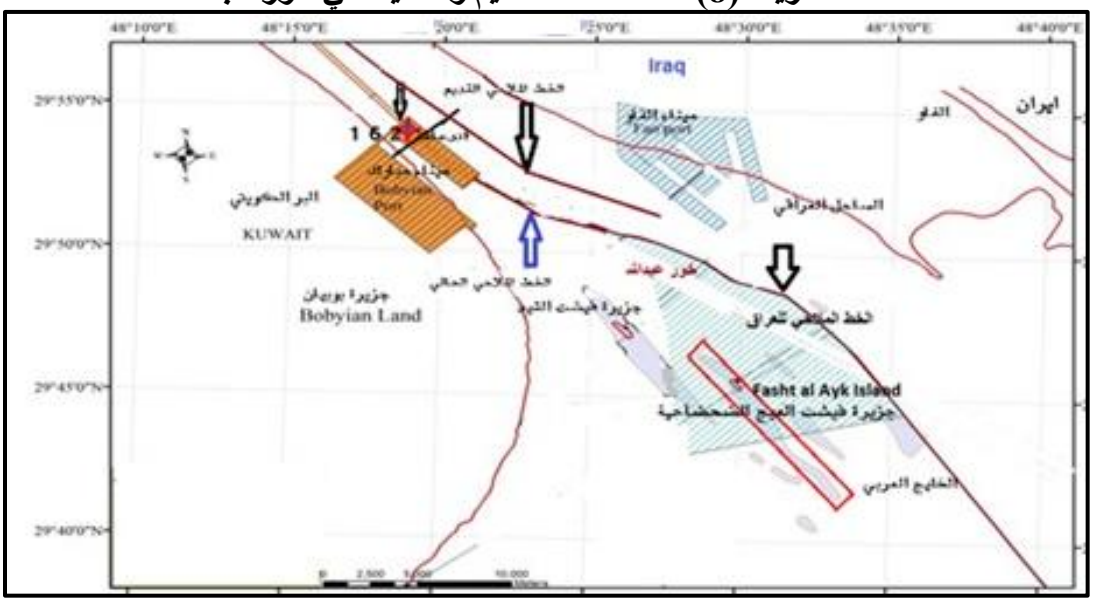

المصدر: https://www.kitabat.info/print.php?id=137815

المحور الرابع :الجغرافية السياسية لخور عبد الله وتاثيراتها الاقليمية والدولية

كان لترسيم الحدود المائية في اتفاقية خور عبد الله اجحاف وتغابن للحقوق العراقية وتجاهل للحق العراقي دون ان يحترم المبادئ الدولية والقواعد المعمول بها وان مجلس الامم لم يسهم في توطيد الاستقرار بين العراق والكويت وزاد من الضرر للعراق برا وبحرا كون ان العراق ذو حضارة جغرافية وتاريخية عريقة وله حقوق قانونية في المياه الاقليمية ولا يمكن التلاعب بحق الارض ؛ لأن حق الشعب يبقى محفوظا في الاذهان ، وقد رفضت العشائر والشيوخ في البصرة عن ما جاء في الاتفاقية وطالبوا بالغاء او اجراء تعديلات لان الترسيم قد تجاهل حقوق الشعب العراقي [17] وله انعكاسات مستقبلية على العلاقات بين الدول المجاورة فالمطالبات العشائرية لن تتوقف وسوف تتأجج مستقبلا ، فقد عقدت العشائر في البصرة اجتماعا ومؤتمرا صحفيا طالبوا فيه من الحكومة العراقية :

1- ان تدعم قرار المحكمة الاتحادية من دون الالتفاف عنه إذ وقع 174 نائبا عراقيا في شهر ايلول 2023 بالتوقيع على الطلب الذي قدم لوزارة الخارجية ؛ لكي يتم ايداع قرار المحكمة الاتحادية عند الامم المتحدة والمنظمة البحرية الدولية ؛ لكي تعزز موقف العراق من القضية .
2- تشكيل لجان قانونية إذ قاموا بتشكيل لجان في البصرة في شهر كانون الثاني من سنة 2025م ضمت اصحاب القانون وشيوخ العشائر ومجموعة من رجال الدين ، قامت هذه اللجنة بدراسة اتفاقية خور عبد الله وتقديم عدة توصيات كان من بينها تشكيل لجنة قانونية ودبلماسية ؛ لكي تراجع الاتفاقية وتحدد الخلل فيها وتقدم شكوى رسمية للمنظمات الدولية المختصة و لمجلس الامم المتحدة .

3- المطالبة برفض دستورية الاتفاقية في ايلول 2023م إذ اقرت المحكمة الاتحادية العليا بعدم دستورية القانون لتصديق اتفاقية خور عبد الله لتنضيم الملاحة البحرية واستندت بذلك الى عدم حصول التصويت على الاغلبية للثلثين على وفق الدستور العراقي [18]

المحور الخامس :الحلول والمقترحات المستقبلية

الاستنتاجات :

1-ان عدم ترسيم الحدود البحرية مع دول الجوار من شأنه ان يؤدي لحرمان العراق من الاستثمارات للثروات الطبيعية .

2-ان اتفاقية خور عبد الله مثلت اهم محطة تاريخية بين البلدين العراق والكويت تؤثر في التجارة للسفن البحرية .

3-التاثير الفعلي للكويت على حركة العراق التجارية ، وذلك بتضيقها وحسرها القناة من الجانب العراقي عندما قامت بانشاء ميناء مبارك ، وهذا من شأنه اضعاف حركة النقل لصادرات النفط العراقية وعرقلة تجارتها .

4-اثارت اتفاقية خور عبد الله جدلا واسعا بين ابناء الشعب العراقي : إذ اكدوا بانه يعد تفريطا للسيادة .

5-ان خور عبدالله له اهمية كبيرة جدا ، فهو الممر المائي الوحيد يربط العراق بحريا بدول العالم

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

التوصيات

1-ان النزاع بين الدولتين لتحديد الترسيم يجب ان يكون على وفق قاعدة الانصاف والعدالة ويأخذ بعين الحسبان حسن الجوار.

2-يجب حفر وتطوير القنوات الملاحية في خور عبد الله ؛ لأنه الممر البحري الوحيد للعراق مع الدول المجاورة.

3-يفضل ان تقوم الدولة بتطوير وتعميق المدخل في شط العرب للسماح للسفن التجارية الكبيرة الدخول الى الموانئ العراقية .

4-اعادة ترسيم الحدود للمياه على وفق معايير دولية وتوثيقها من قبل المنظمة الدولية للملاحة البحرية ؛ لكي يضمن السلامة البحرية الامنه.

5-العمل على الحفاظ على كل شبر من الاراضي العراقية للساحل البحري ؛ لان العراق لا يملك واجهة بحرية اخرى .

المصادر :

1- قاسم دويكات ,الجغرافيا السياسية ,مركز الكتاب الاكايمي ,ط1 ,2011 ,ص285.

2- عبد الرزاق عباس حسين,الجغرافية السياسية ,كلية الاداب جامعة بغداد ,مطبعة اسعد ,1976,ص154-155

3- علي صادق ابو الهيف ,القانون الدولي العام ,منشأة المعارف ,الاسكندرية,1995,ص297.
4- عبد الرزاق عباس حسين ,مصدر سابق ,ص 158.
5- محمد ازهر السماك ,الجغرافية السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق ,ط1, 2011,ص296
6- محمد محمود ابراهيم الديب ,الجغرافية السياسية ,مكتبة الانجلوالمصرية ,2008 ,ط1,ص702- 703.
7- المصدر نفسه ,ص 697-698.
8- محمد زياري مؤنس السبتي ,مشكلات المياه الاقليمية ,جامعة البصرة كلية التربية للبنات,بحث منشور ,مجلة البحوث الجغرافية ,العدد24, 2021 ,ص312.
9- ALmuntasir,A.A2014,Natural Boundarios between countries.fac.Econ.plitic sei-libya,8pp.
10- حسن خليل حسن المحمود ,التغيرات المورفوروسوبية في المياه الاقليمية وتداعياتها الحدودية ,جامعة البصرة ,بحث منشور,المجلة العراقية العدد 1, 2022,ص68.
11- عدنان حبيب الحميدي ونجم الدين عبد الله نجم الحجاج,الاهمية الاستراتيجية للملاحة البحرية التجارية في خور عبد الله ,كلية الادارة والاقتصاد ,2013,ص4-5.
12- حسن خليل ,مصدر سابق ,ص69.
13- خليل حسين ,الجغرافية السياسية دراسة الاقاليم البرية والبحرية والدول واثر النظام العالمي في متغيراتها ,دار المنهل ,2009 , ص 230.
14- علي عبد الحسين جار الله ,حقوق العراق في الملاحة البحرية طبقا لاتفاقية خور عبد الله وانعكاساتها الدولية ,جامعة ميسان ,كلية القانون ,بحث منشور ,مجلة ميسان ,العدد السابع المجلد 1, ص 361.
15- صدام عبد الحسين رميش,الخطر الموجب للانتقاد والمساعدة البحرية ,بحث منشور , مجلة ميسان للدراسات القانونية ,العدد 6, 2022 , ص 3,
16- محمد الربيعي ,تباين المقررات الرسمية وتداعياتها على المصالح العراقية ,باحث في الشان السياسي ,2025.
17- https:llwww.aljazeera.netlne
18- علي حسين جار الله ,مصدر سابق ,ص362.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية